رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١٢ / ٣ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٦ / ٥ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

مستويات ودواعي السياسات الانمائية للحكومات المحلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م

Levels and motives of development policies for local governments in Iraq after 2003

الباحثة: شيماء عباس حسين

Shaimaa Abbas Hussein

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
University of Baghdad / College of Political Science

Shaima777@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

اتسمت التغيرات السياسية التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣م ، بتطورات ارتبطت معظمها في الجانب المجتمعي. وقد مثلت السياسات الانمائية نوعا من انواع الاستجابة وضرورة للتطور والتغيير التي فرضها الواقع وتأسيس نظام سياسي واقتصادي متماسك يتلاءم مع هيكلية وبنية الدولة التي اعيد بنائها وفق نظام اللامركزية بشقيها . ولذلك سنتاول في هذا البحث مدخل لمستويات ودواعي السياسات الانمائية للحكومات المحلية في العراق بيان العلاقة والترابط بين السياسات الانمائية والحكم المحلي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م

الكلمات المفتاحية: " السياسات الانمائية "، "الحكم المحلي"، " اللامركزية"، "العراق"

Abstract

The political changes that occurred in Iraq after 2003 were characterized by developments, most of which were related to the societal aspect. Development policies represented a response and a necessity for the development and change imposed by reality, and for establishing a cohesive political and economic system compatible with the structure of the state, which was rebuilt according to the decentralization system in both its aspects. Therefore, this research will provide an introduction to the levels and motivations of local government development policies in Iraq, explaining the relationship and interconnectedness between development policies and local governance in Iraq after 2003.

Keywords: "Development Policies", "Local Governance", "Decentralization", "Iraq"

المقدمة

يعد موضوع السياسات الانمائية احد اهم الموضوعات المعاصرة، التي أخذت عملية تناولها بالدراسة والتحليل مجالاً رحباً للمهتمين بشؤون التنمية والتحديث لارتباطها بالمواضيع المعاصرة، اذ اخذت السياسات التنموية تعد المؤثر الاساسي في دور الحكومات على اختلاف أوضاعها السياسية والاقتصادية في سعيها الى تنفيذ الحقوق الأساسية للشعوب بما يكفل الاحتياجات المالية والصحية والغذائية والتعليمية .

ومما لاشك فيه ان التغييرات في العراق بعد ٢٠٠٣ حملت معها متغيرات جديدة ترتبط بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فظهرت اللامركزية وهي طريقة توزيع الاختصاصات بين حكومة المركز والحكومات المحلية الموجودة في المحافظات ، وكان انشاء هذا التنظيم بمؤسساته الجديدة لتجنب العراق الكثير من المشكلات التي سادت في الحقب الماضية وبفعل المركزية الشديدة في إدارة الدولة، وبالتالي ارتبطت السياسات الانمائية بالحكم المحلي بمجموعة من الاسس التي صاحبت التغيرات السياسية التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، اذ مثلت السياسات الانمائية نوعا من الاستجابة وضرورة للتطور والتغيير التي فرضها الواقع وتأسيس نظام سياسي واقتصادي يتلاءم مع هيكلية وبنية الدولة التي اعيد بنائها وفق نظام اللامركزية بشقيها .

يتمتع الاقتصاد العراقي بالعديد من الخصائص والمميزات متمثلة بـ (الثروات الطبيعية والبشرية والسوق الاستهلاكية الكبيرة والحوافز والضمانات التي يقدمها العراق) التي تجعله منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية ، كما تعمل الحكومة العراقية جاهدة لتوفير كافة الضمانات والامتيازات لجذب الاستثمار الأجنبي والتي جسدها بشكل واضح قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ومدى أهميته في جذب الاستثمارات الوطنية وتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار رؤوس أموالهم في العراق، أن واقع الحال يفصح عن وجود محددات أو معوقات سياسية وأخرى اقتصادية تعرقل عمل الشركات متعددة الجنسية وتمنع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق.

أهمية البحث: اهمية البحث يتجلى في اثراء دراسات موضوع السياسات التنموية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، ومعالجة التحديات التي تستهدف البنية المجتمعية التنموية والاستفادة من نتائجها في بيئات متشابهة على المستوى الوطني وعلى تنمية وتطوير المحافظات .

هدف البحث: تسعى الدراسة للوصول إلى حقيقة تتعلق بمعرفة المدخل المنهجي للسياسات الانمائية في العراق وعلاقتها بالحكومة المحلية. من خلال بيان مستويات ودواعي السياسات الإنماء للحكومات المحلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣م.

أشكالية البحث: المشكلة البحثية تتجسد في عدم وجود مؤشرات ملموسة في واقع التنمية رغم تبني سياسات الإنماء للحكومات المحلية ويمكن الاجابة على تلك الاشكالية من خلال التساؤل التالي: ماهي السياسات الانمائية؟ وماهي مستوياتها وتداعياتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣م؟

فرضية البحث: للإجابة على تساؤلات الاشكالية المطروحة يفترض البحث وجود علاقة ارتباطية بين تعزيز اجراءات سياسات الإنماء للحكومات المحلية وتحقيق غاياتها واهدافها والعكس من ذلك سيؤدي الى استمرار حالات التشويه البنيوي للمجتمع .

منهجية البحث: لإثبات فرضية البحث سنعتمد في على المنهج الوظيفي فضلا عن المنهج الوصفي كمقترب او مدخلاً مفسر لجوانب الظاهرة المراد بحثها كونه ملائم لمعرفة المخرجات او النتائج التي يتوصل اليها البحث.

المحور الأول: ماهية السياسات الإنمائية

اولا. مفهوم السياسات الانمائية : توصف السياسات الانمائية بأنها " الأسلوب أو الفلسفة التي تتم بها عملية التنمية، أو هي تحديد خطوط التحرك الجوهرية التي تكفل نقل المجتمع من حالة من حالة التخلف إلى حالة التقدم، كما أنها الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف القومية العليا التي يتم مراعاتها عند وضع الخطط والمشروعات والبرامج، ولا يمكن النظر إليها بمعزل عن الأنشطة المتعددة والمتداخلة التي تنتهي باتخاذ القرارات المؤثرة في المجتمع، وتبدأ هذه الأنشطة أولا بصياغة أهداف عامة يسعى المجتمع للوصول إليها وهو ما يعبر عنه بصياغة أهداف السياسات التنموية وتستمر عبر مراحل مختلفة حتى يتم ترجمتها في عدد من الخطط التفصيلية والبرامج ذات الأهداف المحددة التي يتم تنفيذها عبر شبكة كبيرة من الهيئات والأجهزة"[١]

وتعني السياسات الانمائية مجموعة القرارات التي تتضمن اتجاهات منظمة ومجالات واساليب تستخدم لتحديد الاهداف التنموية العامة للمجتمع ، فهي جزء من السياسة العامة للدولة والتي تتعلق بالتنمية ، والتي تتضمن المبادئ والاهداف والمعايير والقيم ، التي تتحكم بنشاط الدولة نحو عملية تنظيم التنمية المختلفة وادارتها وتقييم نظمها وانشطتها ، من اجل تحقيق افضل النتائج التنموية ، وتتولد هذه السياسة من خلال جملة من المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنفذ بشكل خطط وبرامج ومشروعات في اطار من التدابير والاجراءات المتعددة المستويات [٢].

ثانيا. تعريف السياسات الانمائية : يشير مفهوم التنمية بمعناه العام، إلى "محاولة الإنسان بفكره وفعله تغيير الواقع وظروفه لتحقيق وضع مستقبلي تم تصوره سلفا، فعملية التغيير هنا قصدية أساسها الإرادة الإنسانية، وما يرتبط بها من وعي ودراية وقدرات وتخطيط وأساليب مختارة وتنظيمات. فالتنمية عملية مدروسة منظمة يوجهها الإنسان ولو نسبيا بما يحقق غاياته".[٣] فالتنمية مفهوماً شاملاً، يستوعب كل ما يؤدي إلى الحياة الطيبة للإنسان الذي كرمه الله تعالى، وجعله خليفته في الأرض، وأمره بإصلاحها ونهاه عن السعي فيها بالفساد والخراب والدمار وإهلاك الحرث والنسل [٤].

وعرفت هيئة الأمم المتحدة ، بأن التنمية هي النمو مع التغيير، والتغيير هو اجتماعي وثقافي واقتصادي ، وهو تغيير كمي وكيفي ، ولم يعد من الضروري أن نتكلم عن تنمية اقتصادية أو اجتماعية لان التنمية بوصفها متمايزة عن النمو بحيث يجب أن تشمل الناحيتين معا بشكل تلقائي. فالمشكلة في رأى الأمم المتحدة ليست النمو الاقتصادي والزيادة المالية فحسب ، بل يجب أن يتبع ذلك نمو اجتماعي[٥].

ويمكن تعريف السياسات الإنمائية على أنها " الأسلوب أو الفلسفة التي تتم بها عملية التنمية، أو هي تحديد خطوط التحرك الجوهرية التي تكفل نقل المجتمع من حالة من حالة التخلف إلى حالة التقدم، كما أنها الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف القومية العليا التي يتم مراعاتها عند وضع الخطط والمشروعات والبرامج، ولا يمكن النظر إليها بمعزل عن الأنشطة المتعددة والمتداخلة التي تنتهي باتخاذ القرارات المؤثرة في المجتمع، وتبدأ هذه الأنشطة أولا بصياغة أهداف عامة يسعى المجتمع للوصول إليها وهو ما يعبر عنه بصياغة أهداف السياسات التنموية وتستمر عبر مراحل مختلفة حتى يتم ترجمتها في عدد من الخطط التفصيلية والبرامج ذات الأهداف المحددة التي يتم تنفيذها عبر شبكة كبيرة من الهيئات والأجهزة"[٦].

المحور الثاني: مستويات السياسات الإنمائية للحكومات المحلية

تتضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي تهدف إلى تحقيق التنمية ، واصلاح الاختلالات الهيكلية مستويات متعددة ومتنوعة على المستوى الوطني او المحلي ، وبالنسبة لمستويات السياسات الإنمائية للحكومات المحلية فنها تتجسد بمايلي :

أولا: مستوي التنمية الاقتصادية: إن السياسات الانمائية تعني الشفافية والإعلام والمشاركة وتحقيق العدالة والإنصاف وضمان المواطنة والديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي وحكم القانون، والمجتمع المدني والسلم الأهلي وإطلاق البدائل الديمقراطية في مجالات الإدارة والتعليم وصياغة القرارات المصيرية وإعطاء الأولويات الجوهرية لحقوق الإنسان، ومكافحة التعذيب والإرهاب والفساد، فضلا عن إدارة الموارد الطبيعية واحتواء الأخطار البيئية والتنوع البيئي والسياحة المستدامة، والحد من التفاوت في المداخيل وتقليص الإنفاق العسكري وتثبيت النمو الديمغرافي والحجم النهائي للسكان، والاستخدام الكامل للموارد البشرية والصحة والتعليم وصيانة المياه وحماية المناخ وتعزيز البحث العلمي وتنمية القدرات العلمية وفرص الابتكار لترسيخ التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديد وتقليص الفقر والتحول إلى المجتمع المعلوماتي. وعلى هذا الأساس فإن السياسات الانمائية ليست وصفة سياسية جاهزة إنما هي سلسلة من الإصلاحات (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، البيئية والمؤسسية) المنظورة المكلفة والصارمة التي تقف في مواجهة السياسات غير الملائمة وتحتاج إلى فترة طويلة من الزمن. [٧]

إن ضعف السياسة الاقتصادية وغياب التخطيط الاستراتيجي الصحيح من أجل رسم سياسات واضحة المعالم تهدف إلى نقل اقتصاد العراق إلى اقتصاد أكثر نموا وتطورا من أجل تحقيق التقدم المحرز نحو الإنماء على الرغم من توفر مقومات التنمية من موارد بشرية ومالية فضلا عن الموارد الطبيعية. كما تؤشر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المتواضعة وتذبذب نصيب الفرد منه، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والأمية، وانخفاض نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع المديونية وضعف القاعدة الإنتاجية المحلية وعدم قدرتها على تغطية الطلب المحلي من السلع والخدمات على استمرار المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وقصور أداء الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة وإنعاش الاقتصاد. وهناك انخفاض العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية والتي تعكس انخفاض معدل النمو الاقتصادي خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١٢. [٨]

كما إن الاصلاح الاقتصادي اثره ايجابي على الاقتصاد العراقي اذ يساهم باستقراره ورفع معدلات نموه وتخفيض نسب العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة [٩]. فقد بدأت جهود الصلاح الاقتصادي في العراق مع اعلام صندوق النقد الدولي بيانا في ٢٠٠٤/٩/٣٠ اعلن فيه اطلاق برنامجه (المساعدات الطارئة لحالات ما بعد النزاع) واكد صندوق النقد الدولي في بيانه على ضرورة تنفيذ اصلاحات هيكليه اساسيه لتحول العراق إلى اقتصاد السوق، بما في ذلك الاصلاح الضريبي وإصلاح القطاع المالي واعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام، واكد البيان على ضرورة تحقيق تقدم في هذا المجال خلال عام ٢٠٠٥.[١٠]

وفي ٢٠٠٥/١٢/٢٣ وافق صندوق النقد الدولي على اتفاق جديد مع العراق تحت اسم الاستعداد الائتماني والذي يهدف إلى دعم البرنامج الاقتصادي للعراق ضمن مده محدده بلغت (١٥) شهرا وبلغت قيمة هذا الاتفاق ٤٧٥.٤ مليون وحده من حقوق السحب الخاصة (اي ما يعادل ٦٨٥ مليون دولار امريكي). [١١]

وتتلخص أهداف برنامج الاصلاح الاقتصادي في العراق بإحداث زياده تدريجه في معدلات النمو الاقتصادي. وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية باستثناء قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي وتنويع القاعدة الإنتاجية. وإصلاح تشوهات جهاز الاسعار وإيجاد الارضية المناسبة لتنفيذ اليات السوق. والتخلي عن الدعم الحكومي والتخلص من اثره في زيادة عجز الموازنة مثل رفع اسعار المشتقات النفطية بأنواعها وكذلك تخفيض مفردات البطاقة التموينية إلى اربعة مفردات بدلا من عشرة مفردات في السابق تمهيدا لإيجاد الالية المناسبة لإلغائها. وإحتواء معدلات التضخم ضمن معدلات منخفضة ومقبولة. وتعزيز وضع احتياطيات العراق من العملات الاجنبية. والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي. وتخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. وتحرير التجارة الخارجية وشمول بعض الشركات والقطاعات بالتخصيصية لإفساح المجال امام القطاع الخاص للمشاركة بشكل واسع في النشاط الاقتصادي. واستقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية. وانشاء اجهزة ادارية شفافة وخاضعة للمسائلة مهمتها ادارة موارد النفط وغيرها من الموارد العامة. واستكمال حزمة الامان الاجتماعي للحد من الفقر. [١٢]

وهناك معوقات للإصلاح الاقتصادي في العراق، ومنها غياب الامن واستنزاف الايرادات العامة في بناء القدرات العسكرية للجيش والقوات الامنية للشرطة لمواجهة العنف والارهاب والتخفيف من اثاره بدلا من الاعمار والتنمية. وغياب المساواة في الظروف والفرص بين الفاعلين الاقتصاديين في القطاعات المختلفة. وعدم وجود سوق في العراق تنطبق عليها شروط المنافسة ويمكن ان تعمل بكفاءة في توجيه الموارد الاقتصادية. ووجود تشوهات هيكلية في الاسعار والانتاج والانفاق والتشغيل والاستثمار والاستيراد والتصدير ومعظم التغيرات الاقتصادية وغياب الشفافية وتفاقم الفساد الاداري والمالي وتخلف اداء الادارات الحكومية. وتفاقم العبئ الاجتماعي المصاحب لإجراءات. بالإضافة الي الانتقال إلى اقتصاد السوق . [١٣]

كما أن الاصلاح الاقتصادي هو توجيه السياسات الاقتصادية على النحو الذي يضمن تحقيق علاقة ملائمة بين الموارد المتاحة للمجتمع ومتطلباته مما يؤدي إلى تصحيح الاختلالات الأساسية في الاقتصاد واستعادة التوازن الاقتصادي العام. على الرغم من الحروب والحصار الاقتصادي على العراق وما تخللته من ظروف اقتصادية وسياسية، لكن العراق يمتلك ثروات هائلة الا ان المتغيرات السياسية والعسكرية الاخيرة اثرت وبشكل مباشر على هيكل الاقتصاد العراقي. كان لعسكرة المجتمع العراقي اثرا مباشرا على القطاعات الخدمية مما ادى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد لارتباطه بالناتج المحلي الاجمالي الذي تدنت مستوياته بشكل كبير جدا. ويعتبر الاصلاح الاقتصادي في العراق من التجارب الجديدة والتي لم يألفها العراق من قبل فمنت الطبيعي أن تلاقي هذه التجربة الكثير من المعوقات والاشكاليات في التطبيق. إن التكلفة الحقيقية لتنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي تقع نسبة كبيرة منها على كاهل الطبقة العاملة التي تتحمل المزيد من البطالة بين صفوفها وانخفاض الأجور الحقيقية للعمال انخفاضا شديدا.[١٤]

ويتميز العراق بوفرة الموارد والثروات الطبيعية والبشرية اضافة إلى موقعه الجغرافي إذ يتمتع العراق بثروة نفطية ضخمة إذ تشير التقديرات المؤكدة إلى إن احتياطيه من النفط الخام يبلغ حوالي ١١٥ مليار برميل ويمثل ما نسبته ١١% من حجم الاحتياطي العالمي، وعليه فإنه يمثل المرتبة الثانية في احتياطي النفط العالمي بعد المملكة العربية السعودية. كما إن العراق إحتل المراتب المتقدمة بين الدول التي تمتلك احتياطيات كبيرة من الكبريت الخام والفوسفات ومعادن اخرى لا يسع المجال الأسهاب في شرحها وتفصيلها لكنها تستخدم في الصناعات الإنشائية والكيميائية والأسمدة والمنظفات. إن ما يملكه العراق من ثروات وموارد طبيعية وبشرية (كما ونوعا) يمكن اعتمادها كمصادر قوة للاقتصاد العراقي تشجع على تبني سياسات اقتصادية فيها من الموضوعية والعقلانية الشيء الكثير لبناء العراق الجديد. (١٥)

ثانيا: مستوي التنمية البشرية: لقد سادت السياسات الاقتصادية المتعثرة، فضلا عن الحروب المتكررة إلى تدمير البنية الاقتصادية واختلال كبير في هيكل الناتج المحلي الإجمالي. ودفعت هذه العوامل الاقتصاد العراقي إلى الاعتماد، بشكل شبه تام، على عوائد الصادرات النفطية، على الرغم من وجود المقومات الرئيسة لتطوير الهيكل الإنتاجي وتنويع مصادر الدخل. وبسبب عمق المشكلة الاقتصادية، انعكست الآثار السلبية على مجمل مؤشرات التنمية البشرية التي تبين أثرها الكبير الان. حيث تدهورت مؤشرات الصحة و التعليم وتم تسجيل انخفاض كبير في متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. لذا يجب من أصحاب القرار الاقتصادي ومتخذيه الشروع بتنفيذ الأولويات الجادة التي من شأنها الارتقاء بمستوى النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية البشرية على السواء. (١٦)

وهناك مؤشرات التنمية البشرية في العراق، ومنها: (١٧)

١. **توقع الحياة عند الولادة كمؤشر للمستوى الصحي:** يبين ذلك أثر الظروف التي سادت في العراق والتي أسهمت بشكل مباشر في تدني أحد أهم مؤشرات التنمية البشرية ، وهذا أمر معقول من الناحية المنطقية، إذ أن تردي الأوضاع الاقتصادية انعكس بشكل مباشر على الوضع المعيشي وبينت آثاره السلبية على الوضع الصحي للأفراد في العقد الحالي، إذ يتبين انعكاس الظروف الماضية بشكل واضح. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن النمو الاقتصادي له تأثير مباشر على التنمية البشرية ومؤشراتها، وهكذا تبرز ضرورة زيادة مستوى النفقات الصحية للارتقاء بمستوى الواقع الصحي والتنمية البشرية في العراق. ويتبين أن تحقيق تنمية بشرية في العراق مرتبط بضرورة تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستدامة، الذي يمكن أن يتحقق من خلال تفعيل القدرات والمهارات اللازمة لإدارة الاقتصاد بكفاءة عالية، إذ يتم ذلك من خلال وضع خطط اقتصادية طموحة يلتزم بتحقيقها، وتوفير العوامل المشجعة على الاستثمار، وتنويع مصادر الدخل بما يؤثر إيجابا على مستوى مؤشرات التنمية البشرية في العراق.

٢. **المستوى التعليمي :** يجب زيادة مستوى التخصيصات المالية والإنفاق على قطاع التعليم في العراق بشكل يساعد على الحد من المشكلات التي خلفتها السياسات الاقتصادية السابقة إذ يتطلب ذلك التوجه وبجبهة

عريضة لمواجهة تحديات التعليم في العراق.لذا، من المفترض أن يعطى قطاع التعليم أهمية موازية لأهمية الأمن على أقل تقدير، فعلى المدى البعيد يمكن القول أن تطوير التعليم والحد من نسبة الأمية المرتفعة يشكل عاملا داعما للأمن من خلال تطوير مهارات الموارد البشرية وزيادتها، بما يجعل من غالبيتها موارد منتجة تطور الاقتصاد وتساعد على إدارة مختلف القطاعات، حيث يؤثر ذلك على زيادة مستوى التشغيل ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي. بمعنى آخر، إن تطوير مستوى الموارد البشرية من خلال التعليم يعتبر منظومة الأمن الحقيقية للاقتصاد العراقي .

٣. **المستوى الصحي:** يتوجب على أصحاب القرار ومتخذيه زيادة مستوى الإنفاق في القطاع الصحي وفقا لسياسات مخططة ومدروسة مسبقا في مجال توجيه هذه الزيادة نحو الأولويات الضرورية في سبيل تحقيق مستوى مقبول من التحسن في المجال الصحي بهدف الوصول إلى تحسن مستوى المؤشرات الصحية، وفي مقدمتها زيادة مستوى العمر المتوقع، فضلا عن زيادة حصة الفرد من الإنفاق على القطاع الصحي في السنوات المقبلة، بما يسهم في إحداث تحسن ملموس في هذه الخدمات كمؤشر مهم من مؤشرات التنمية البشرية.

٤. **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** ضرورة توجيه السياسة الاقتصادية نحو السعي إلى إصلاح شامل في القطاعات الاقتصادية، والإنتاجية، والخدمية، لتحقيق الزيادة في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق. وممكن أن يتم ذلك من خلال استغلال الميزة التنافسية في الاقتصاد العراقي (قطاعي النفط والغاز)، لتوفير الفوائض المالية اللازمة لتطوير القطاعات الأخرى، لاسيما قطاعي الصحة والتعليم، حيث العلاقة الايجابية بين سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي ومؤشرات التنمية البشرية بشكل عام.

وهناك سبل للنهوض بمؤشرات التنمية البشرية في العراق، ومنها: [١٨]

- **تطوير التعليم كأولوية للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي:** يحتاج قطاع التعليم في العراق إلى تطوير الخطط بشكل واضح كي تتماشى مع متطلبات التنمية واحتياجاتها المنشودة حيث الحاجة إلى التعامل مع الحاسب الآلي واللغات الأجنبية وضرورة تطوير التعليم المهني والفني من خلال التوسع في مراكز التدريب المهني للمهارات المطلوبة. بمعنى آخر، إن الاستثمار في التعليم يعد شرطًا ضروريًا لتحويل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد مبني على المعرفة، وفي نفس الوقت إن هذا الاستثمار هو نوع من الاستثمار القومي والذي يجب أن يحتل أولوية ضمن سلم أولويات الخطط المستقبلية لتنمية الموارد البشرية ورفع مستوى مؤشراتها.
- **تطوير الصحة كوسيلة للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي:** لا شك أنه من أهم ما يحتاج إليه القطاع الصحي في العراق هو التخطيط السليم للمراحل والأهداف، ذلك أن التطور الاقتصادي بمختلف أشكاله يحتاج إلى موارد كفوءة وفعالة. وبما أن الإنفاق على القطاع الصحي يعد من معايير الاهتمام بالقطاع الصحي شرط أن يكون هذا الإنفاق موجها بالشكل الصحيح وبما يؤثر إيجابا في التنمية البشرية، فإن ذلك يعني أن المتغيرات التنموية البشرية ستكون متواكبة مع متغيرات الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية للقطاعات الإنتاجية، إذ يجب أن تكون هناك حالة من التوازن بين التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية التي تؤثر إيجابا على الحد من مشكلات البطالة وتدهور المستوى المعيشي، حيث يشكل ذلك حافزا أمام التنمية. إن تطوير القطاع الصحي سيسهم في التنمية

البشرية وأثر ذلك على التنمية والنمو الاقتصادي بشكل عام، بمعنى أن التنمية الحقيقية يجب أن تضع ضمن أولوياتها صحة الإنسان كعنصر مهم ومنتج اقتصاديا.

- **إصلاح الخلل في الهيكل الإنتاجي:** إن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي تبرز أهمية وضع برامج استثمارية مكثفة لاستغلال المزايا المتاحة لتنويع الهيكل الاقتصادي لضمان تنمية مستقرة على المدى الطويل والتخلص من المخاطر التي يفرضها الاعتماد شبه التام على عائدات النفط .كما إن جهود التنويع الاقتصادي في العراق يجب أن تتركز في القطاعات التي يتمتع فيها بميزة تنافسية واضحة، وبصفة خاصة في الصناعات الكثيفة الاستخدام للنفط مثل صناعة البتر وكيماويات على سبيل المثال، بهدف تحقيق نمو اقتصادي سريع نسبيا. إن الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقتصاد العراقي تجعل منه يعتمد على عدة سياسات لإصلاح الخلل في الهيكل الإنتاجي، بحيث أن إستراتيجية الإصلاح لن تقتصر على أساس المصادر النفطية فحسب، بما أن الانطلاقة الأولى يجب أن تتركز في الاستثمار في قطاعي النفط والغاز لتحقيق الفوائض المالية الكافية لتطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسة، أي الزراعة والصناعة التحويلية، لتكوين قاعدة اقتصادية متنوعة الإيرادات تسهم في نمو مستوى الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر. فضلا عن ذلك، وفي سبيل إصلاح الهيكل الإنتاجي، يجب أن لا تغفل السياسة الاقتصادية في العراق عن تنمية قطاع الخدمات، لاسيما قطاع السياحة، وبما يؤدي إلى زيادة صادرات الخدمات وتوفير موارد مالية من مصادر متنوعة تسهم في زيادة الإيرادات العامة بشكل مستقر نسبيا. إن الدور الهام الذي من الممكن أن يلعبه القطاع الزراعي شرط أن يكون هناك دعم حكومي يشجع المستثمرين في المجال الزراعي على الزراعة وزيادة الإنتاج، خاصتا وأن التوجه نحو التحرر والانفتاح الاقتصادي يشكل تحديا كبيرا للقطاع الزراعي في ظل المنافسة غير المتكافئة الناتجة عن تخفيف قيود التجارة الخارجية. لذلك إن الافتقار إلى الدعم الحكومي سوف يبقي على الدور الهامشي لهذا القطاع ضمن مستوياته المتدنية. ويعد الاستثمار الأجنبي المنتظر في العراق الداعم الأساسي نحو إصلاح الهيكل الإنتاجي وتطويره وتنويع مصادر الإيرادات، إذ يبرز دوره الكبير في قطاع الصناعة التحويلية من خلال أثره في زيادة مستوى القيمة المضافة وتحسين مستوى الناتج المحلي الإجمالي وانعكاس أثر ذلك في نصيب الفرد من هذا الناتج، إذ يتبين دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي وانعكاساته الايجابية على مؤشرات التنمية البشرية في العراق.

كما أن انخفاض مستوى الأهمية النسبية للإنفاق على القطاع الصحي وقطاع التعليم لا يشير إلى أنه هناك إدراك لحجم المشكلة التي تعاني منها الموارد البشرية ومؤشرات تنميتها في العراق، إذ إن استمرار هذا المستوى المتدني من الأهمية النسبية سيجعل من مؤشر العمر المتوقع ضمن مستوياته المتدنية في السنوات المقبلة. وهناك علاقة متبادلة بين المؤشرات الثلاث للتنمية البشرية وأولويات الإصلاح الاقتصادي متمثلة في تطوير التعليم وإصلاح الهيكل الإنتاجي، ومن ثم انعكاسها على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر مهم من مؤشرات التنمية البشرية. ويؤكد ارتفاع مستوى الأمية في العراق وزيادة نسبة الأطفال العاملين من (٥-١٤) سنة الأثر السلبي في تردي مؤشرات التنمية البشرية نتيجة للسياسات الاقتصادية المتعثرة،كما أن

الإبقاء على عدم توجيه خطط تنموية جادة ستؤدي إلى بقاء هذه المؤشرات ضمن حلقة مفرغة بسبب ارتفاع مستوى النمو السكاني، حيث لا يواجه قطاعي الصحة والتعليم النمو المتزايد للسكان، ومن ثم تدهور مؤشرات التنمية البشرية بشكل أكبر. إن الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية في العراق سيكون مرهونا بشكل أساس في القطاعات التي تحقق قيمة مضافة مستقرة نسبيا، لا سيما القطاعات غير النفطية كالقطاع الزراعي وقطاعات الصناعة التحويلية التي ينعكس أثرها في زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي وتأثير ذلك إيجابا في إمكانية تطوير وزيادة مستوى الإنفاق والتخطيط لرفع مستوى هذه المؤشرات. (١٩)

ثالثا: مستوي التنمية الزراعية:

إن مؤشرات قصور التنمية الزراعية، إنتاجيًا وغذائيًا وتجاريًا واجتماعيًا، متعددة ومتنوعة والتي يمكن توضيحها بما يلي: (٢٠)

١. مساحات الأراضي المزروعة: أن تطور مساحة الأراضي المزروعة كان بطيئًا نسبيًا، وذلك نتيجة للتباطؤ النسبي في التوسع باستصلاح واستزراع أراضي جديدة من جهة، ولتآكل بعض أجود الأراضي المزروعة أصلاً وضياعها بفعل عوامل متعددة أهمها التوسع العمراني العشوائي والتملح والتصحر من جهة أخرى. وقد حددت نسبة الأراضي المزروعة إلى مساحة اليابسة في العراق إلى ١٢.٦%، مقابل زيادة سكانية سنوية بمعدل ٢.٨%.
٢. إنتاجية الأرض المزروعة: وهي تعكس مع كمية المياه المؤشر الأهم لدينامية وكفاءة النشاط الإنتاجي الزراعي ككل، فأنها لا تزال ضعيفة وبخاصة بالنسبة للحبوب، وهي المحاصيل الاستراتيجية الأكثر أهمية، حيث بقيت إنتاجيتها منخفضة نسبيًا، وليس فقط بالمقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة صناعيًا وتقانيًا (تكنولوجيا)، وإنما أيضًا بالنسبة لمتوسط المستوى العالمي إجمالاً بل وبالنسبة للإنتاجية في منطقة الاسكوا. وأن إنتاجية أراضينا الزراعية بمستواها الحالي لا تعادل أكثر من ٢٥- ٥٠% من الطاقة الإنتاجية الحقيقية لتلك الأراضي.

كما إن إنتاجية الأرض الزراعية في العراق بمستواها الحالي لا تعادل أكثر من ٢٥- ٥٠ % من الطاقة الإنتاجية الحقيقية لتلك الأراضي، بينما انتقال الإنتاجية كمتوسط للعالم النامي بزيادة أكثر من ١٢٥ %. إن القرب والبعد من المياه أصبحت من الأمور الهامشية في العملية الزراعية، وأصبح الإنسان قادرًا على التحكم في أحسن الظروف المناخية وأن التكاليف الاقتصادية لها الدور الحاسم في الأمر. اما البطالة في القطاع الزراعي كبيرة ظاهرة ومقنعة بسبب التزايد المستمر للضغط السكاني على الأراضي الزراعية، مترافقة بنمو ضعيف للقطاع الصناعي، وبركوده وتراجعه أحيانًا. كما أن الهجرة الريفية ظاهرة قديمة ومعروفة وهي تكمن إلى حد كبير في ضعف الاقتصاد الريفي عمومًا وفي التخلف النسبي لمستوى الخدمات في القطاع الريفي، أن متوسط دخل الفرد في القطاعات غير الزراعية يعادل ما يقارب ١٠ % أضعاف متوسط الدخل في القطاع الزراعي. وأن المؤشرات المتاحة تشير إلى فجوة كبيرة بين الريف والحضر في مجال المياه المأمونة والصرف الصحي

والصحة. إن الهجرة من الريف إلى المدن تلحق الضرر بالأراضي الزراعية في مرحلتين، الاولي عندما يتركها أبناؤها حيث تهمل (تبور) في بعض مناطق الريف. والثانية عند التضحية بها في ضواحي المدن التي هي من أخصب الأراضي الزراعية عادة وأفضلها استغلالاً لصالح التوسع السكني الفوضوي والعشوائي والفقير.[٢١]

إن الصادرات الزراعية الغذائية تنمو بشكل بطئ ومحدود أو راكدًا في كثير من السنوات، بينما الواردات الزراعية الغذائية في العراق تنمو وتتزايد بتسارع لافت حيث تجلت محصلة ذلك في الفجوة الغذائية والتي بلغت مستويات عالية جدًا، حيث يشير ذلك على مدى ضعف الأداء وتواضعه في القطاع الزراعي الغذائي. كما أن النتائج السلبية للعجز الغذائي خطيرة وهي تنعكس على الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية. ويجب العمل على تطوير وتبني استراتيجية تنموية زراعية إنتاجية مستقلة اقتصاديًا وسياسيًا مستندة إلى التخطيط المرن والفعال ومعتمدة على النفس بصورة أساسية وعلى تنمية بشرية عادلة اجتماعيًا متجددة تقنيًا وحريصة بيئيًا لتحقيق مستوى معقول من الاكتفاء الذاتي في حال حماية وتنمية الموارد الأرضية والمائية والبشرية والتقنية والمادية المتاحة في العراق وذلك يتوقف بالدرجة الأولي على الإرادة السياسية الحرة الواعية والمصممة. [٢٢]

رابعا: مستوي التنمية الاجتماعية:

نظرا لأهمية الاثر التنموي للمرأة كونها تمثل نصف قوى المجتمع، فأن أهمية تمكينها تعد ضرورة تنموية ملحة في جميع دول العالم. وادراكا من العراق لهذه الاهمية سعى جادا لتنمية هذا الاثر وتمكين المرأة في العراق في المستويين الاقتصادي والسياسي ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣. فقد كان مستوى تمكين المرأة العراقية خلال عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠١٢ يعد متوسطا . [٢٣]

ويساهم قطاع خدمات التنمية الاجتماعية في توفير العديد من الخدمات لأبناء المجتمع إضافة إلى مساهمته في تقديم الخدمات الأساسية للقطاعات الأخرى، لذلك فإن الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع تظهر من خلال توسيع نطاقه من أجل حصول القطاعات الأخرى والأفراد على الخدمات الأساسية التي يوفرها هذا القطاع، وقد كان لهذا القطاع الدور البارز والمهم في عملية التنمية الاقتصادية منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث ارتفعت نسب مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، أما بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ فقد تعرض هذا القطاع أسوة بباقي القطاعات الاقتصادية إلى التعطيل ولاسيما خلال السنوات الأولى للحرب، حيث أن نسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت ارتفاعا متتاليا بعد عام ٢٠٠٤، ويعود سبب زيادة خدمات التنمية الشخصية إلى الزيادات التي شهدتها الرواتب والأجور فضلا إلى زيادة الموارد النفطية بسبب زيادة الكميات المصدرة من النفط الخام خلال تلك المدة، لذلك فإن نسب مساهمة هذا القطاع ارتفعت من (١٣.٥ %) عام ٢٠٠٥ لتصل إلى (١٨.٣ %) عام ٢٠٠٨، الأمر الذي يساعد على تحقيق شروط التنويع الاقتصادي، من خلال زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما وأن البلد يطمح

من خلال أهداف الخطط الاقتصادية إلى تقليل الاعتماد على القطاع النفطي من خلال تطوير باقي القطاعات الاقتصادية.[٢٤]

إن غياب التنمية الاجتماعية في العراق يشكل أحد الملامح الأساسية في العراق، وذلك على الرغم من أن العراق يمتلك من الثروات ما تؤهله إلى أن يحقق تنمية اقتصادية ينجم عنها بالمحصلة تطور وتنمية على الصعيد الإجتماعي، ولعل من أبرز سمات غياب التنمية الاجتماعية في العراق ضعف مستوى التعليم، ضعف المستوى الصحي للمواطن العراقي فضلا عن نقص كبير في عدد المساكن الملائمة وغيرها من المستلزمات الأساسية للحياة بحيث أصبح المواطن العراقي يعاني بشكل كبير من أبسط مستلزمات الحياة، وبما أن العراق مقبل على تغير كبير في الأوضاع السياسية والاقتصادية فإن من الأولويات الأساسية التي يجب أن يتم الاهتمام بها من قبل أي حكومة عراقية قادمة هو العمل على تحقيق تنمية اجتماعية حقيقية تعيد التوازن لحياة المواطن العراقي الذي ظل يعاني الأمرين بسبب الحروب المتواصلة والعقوبات الاقتصادية التي كانت محصلتها الأساسية إنهاك ومعاناة المواطن العراقي، لذا يجب الاهتمام بالمواطن العراقي لكي يكون للحياة معنى، ان التعليم يعد أحد العناصر الأساسية والمهمة لتحقيق التنمية الاجتماعية الحقيقية في العراق، ولذلك يتوجب على أية حكومة عراقية أن تجعل التعليم من أولوياتها الرئيسية خصوصا في الوقت الحاضر نتيجة دور التعليم في خلق أجيال متعلمة تساهم في بناء العراق وتعمل على تطوير وتحقيق تقدمه، ويمكن تحقيق هذا الأمر عن طريق زيادة حجم التخصيص الممنوح للتعليم والتدريب على صعيد الخطط الاقتصادية.[٢٥]

المحور الثالث: دواعي السياسات الإنمائية للحكومات المحلية:

تمثل قضية البطالة والفقر إحدى المشكلات الرئيسة التي تواجه العراق بشكل عام ، وتبرز خطورة هذه القضية في تزايد عدد العاطلين عن العمل والذى يمثل إهدارا لعنصر العمل وبكافة الاختصاصات ولمختلف المستويات العلمية والمهنية مما يؤدى إلى نتائج اجتماعية خطيرة. لذا فقد أصبحت هذه القضية تمثل البيئة الخصبة لنمو الجريمة والانحراف وأعمال العنف والسرقة المبرمجة، كما أنها شكلت سببا رئيسا في انخفاض مستوى المعيشة لشريحة واسعة من المواطنين. [٢٦]

كما إن تعرض العراق للحروب والحصار والاحتلال قد دمر كل ما تم إنجازه وتحول العراق من دولة نامية إلى دولة متخلفة وفق المقاييس العالمية فقد أجمعت المنظمات الإنسانة على كارثية الوضع الإنساني في العراق حيث جاء في تقرير منظمة العفو الدولية انه على الرغم من مزاعم تحسن الوضع الأمني إلا أن الوضع الإنساني كارثي حيث ذكر أن السواد الأعظم من العراقيين يعانون الفقر ونقص الغذاء والماء الصالح للشرب فضلا من ارتفاع نسبة البطالة، ومما تلاحظه أن جميع محافظات العراق تعاني من انقطاع خدمات الكهرباء وتردي الخدمات المائية ووصولها إلى درجة التلوث الذي يهدد بالأوبئة وصعوبة الوصول وازدحام الطرق هذا إلى جانب هبوط مستوى التعليم والصحة والخدمات العامة الأخرى. [٢٧]

إن قضية البطالة والفقر لا تكمن في اتساع حجمها فقط، بل تتعدى إلى هيكلها، فقد تضمنت صغار السن وكبارهم، وخريجي مراحل التعليم المختلفة، بالنظر إلى ما يضخه قطاع التعليم سنويا في سوق العمل، فضلا عن الاندماج المتزايد لاقتصاد العراق من موقع تابع مع الاقتصاد العالمي عبر سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يوصي بها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسياسات العولمة التي يجرى الترويج لها مؤخرا وعلى نطاقي واسع، والتي أدت إلى ثورة الاتصالات والمعلومات وإلى المزيد من التحولات المهمة لتوزيع غير متكافئ لعناصر القوة الاقتصادية. وهناك أسباب من وجهة نظر العاطلين عن العمل من الخريجين، وهي تخلي الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين. وسوء التخطيط التعليمي لعدم الملاءمة بين مخرجات نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل كما ونوعا. وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب القوة العاطلة عن العمل. وارتفاع تكاليف المعيشة وانخفاض مستوى أجور التشغيل لبعض العاطلين وبأجر يومي. [٢٨]

كما إن ارتفاع تكاليف المعيشة بسبب السياسات الرئيسة التي تم إتباعها بإلغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات [٢٩] . مما أدى إلى الإضرار بالفقراء بشكل كبير طالما أن جزءا كبيرا من ميزانية الأسرة الفقيرة يتم إنفاقه على البنود الأساسية المدعمة، ومن جراء ذلك حصل ارتفاع في أعباء الإعالة بين مختلف الأسر. [٣٠]

إن معالجة كل من مشكلة البطالة والفقر يرتبط أساسا بتنظيم السياسة الاقتصادية للبلد بالدرجة الأولى وفي كافة النواحي والتعاون مع جميع الوزارات والمؤسسات للتخفيف من هاتين الظاهرتين. ويجب أن ينظر إلى هذه القضية من منظور واسع في محاولة لمعرفة الأسباب، حيث أن مبدأ إرساء أركان الحكم الصالح والعدالة الاجتماعية تملي على الجميع تكريس حق إبداء الرأي ورفع راية المطالبات بالوسائل السلمية المشروعة، كما أنها لتلزم الأطراف المعنية والمتمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق واتساع الصدر للآراء المختلفة، لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الرغيد والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه، وهي من جوهر حقوق المواطن. إن استحداث الدولة لبعض المشروعات الاستثمارية كالمصانع التي تستوعب عدد كبير من العمالة عن طريق إنشاء جمعية تتمتع باستقلالية مؤسسيها تضم ذوى الخبرات والكفاءات تقوم بوضع استراتيجيات لمكافحة هذه القضية والإشراف والمتابعة مع المراقبة الدورية لكل أداء، كما تضم ممثلين من القطاع العام والخاص.[٣١]

الخاتمة

لقد هدفت الدراسة الى تحليل ودراسة السياسات الإنمائية التي اتبعت في العراق بصفة عامة ومحافظة البصرة بصفة محددة ، من اجل حماية وتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع ووسائلها وغاياتها في تحقيق جودة الحق في الحياة وضمان فرص استدامتها في المستقبل ومدى تأثرها بالظروف والمعطيات الداخلية والخارجية. اذ إن الاستدامة هي فلسفة ورؤية جديدة للبحث عن نشاطات اجتماعية واقتصادية وأنماط إنتاجية واستهلاكية، وتقنيات تعمل على استدامة التنمية وتمكين الجيل الحالي وتحسين حياته وضمان حياة ملائمة للأجيال القادمة .

لقد شهد النظام الإداري في العراق بعد نيسان عام ٢٠٠٣م تحولا من النظام المركزي في حقيقته الواقعية إلى نظام اللامركزية الإدارية في تنظيمه الإداري المحلي، ,ان التأكيد على اللامركزية للإسراع بوضع سياسات

تتناسب والظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ادى الى تطوير نظام حكم فعال يستجيب لمتطلبات المواطن، ويسمح بتقليص دور المؤسسات المركزية وكذلك يعطي حق المشاركة في اتخاذ القرار للمستويات الإدارية الدنيا وتعزيز دور السلطة المحلية، ويعطي مساحة من الحرية والقدرة على التنظيم، وبذلك شهد الأسلوب أو الفلسفة التي تتم بها عملية صياغة أهداف السياسات التنموية، بوصفها الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الوطنية العليا التي يتم مراعاتها عند وضع الخطط والمشروعات والبرامج تغيير من حيث المنهج ، وكانت تجربة مجالس المحافظات أساس لذلك، رغم ان اللامركزية المالية بدت مقيدة ومحددة وذلك لاعتماد الدولة على الموارد النفطية كمصدر وحيد لتمويل الموازنة وبالتالي فأن تخصيص الاموال تكون من الحكومة المركزية وهي المسؤولة عن الصرف ضمن موازنة موحدة.

الاستنتاجات

١. تعد تجربة الحكومات المحلية بالرغم من حداثتها خطوة اولى بالاتجاه الصحيح لتحقيق الأهداف التنموية، اذ يساعد تبني اللامركزية على تحسين إدارة الحكم المحلي في ضوء تعزيز المساءلة والمشاركة والشفافية وتوزيع الثروات ولاسيما النفط والغاز.

٢. مستوي التنمية البشرية: هناك عدة سبل للنهوض بمؤشرات التنمية البشرية ، ومنها تطوير التعليم كأولوية للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي. وتطوير الصحة كوسيلة للتنمية البشرية والنمو الاقتصادي، وإصلاح الخلل في الهيكل الإنتاجي.

٣. مستوي التنمية الزراعية: اتسم الانتاج الزراعي والغذائي بالركود مقابل الواردات الزراعية الغذائية التي تنمو وتتزايد بتسارع لافت حيث تجلت محصلة ذلك في الفجوة الغذائية والتي بلغت مستويات عالية ، وهو ما يشير الى مدى ضعف التخصيصات المالية وتواضعه في القطاع الزراعي الغذائي.

٤. ومن النتائج المتعلقة بدواعي السياسات الإنمائية ، نجد إن معالجة كل من مشكلة البطالة والفقر يرتبط أساسا بتنظيم السياسة الاقتصادية الوطنية ومن النواحي كافة، فضلا عن التعاون مع جميع الوزارات والمؤسسات للتخفيف من البطالة والفقر.

٥. قلة التخصيصات المالية للبنى التحتية وعدم التركيز على التخطيط المبرمج للتنمية المحلية.

التوصيات:

١. ضرورة تفعيل صندوق للتنمية كونه صندوقا سياديا ليأخذ دوره الاقتصادي بهدف استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للحفاظ على استقرار الموازنة العامة بما يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية.

٢. يجب تأسيس صندوق لدعم الفقراء وإنشاء مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير المناطق الريفية والأنشطة الزراعية.

٣. يجب توفير مرافق البنية التحتية في المناطق النائية الفقيرة بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء والعمل على إيجاد ضمان اجتماعي للعاملين.
٤. يجب إعادة النظر في بعض التشريعات والقوانين والإجراءات الإدارية النافذة، لغرض معالجة المشكلات والصعوبات التي تواجه السياسات الانمائية في مختلف القطاعات من أجل زيادة الإنتاج ورفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
٥. العمل على إحداث إصلاحات ضريبية متكاملة تتمثل بالأساس بإصلاح وتعديل التشريعات والقوانين الضريبة والعمل على جعلها تتلاءم مع حاجة الواقع الاقتصادي .
٦.

الهوامش

[١] علي الزعبي ، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ٢٠١٥، ص ٢٥.

[٢](٢) المصدر نفسه ، ص ٣١.

(٣) الحسين ولد بديدي، التنمية في موريتانيا من منظور سوسيولوجي، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية , ع٣، جامعة نواكشوط – كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ٢٠١٤، ص ص ٤٩ – ٦١.

(٤) سليمان محمد عمر منصور، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام، فكر وإبداع , ج٨٩، رابطة الأدب الحديث، ٢٠١٤، ص ٢٨٠.

(٥) مهى المقدم، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها– تطبيق على الريف اللبناني، معهد النماء العربي، بيروت، ١٩٧٨، ص ٣٠.

(٦) علي الزعبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

[٧] ناظم عبدالله عبد المحمدي، تحليل إحصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة فى العراق للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠١٢. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية , مج٦, ع١٢. جامعة الأنبار – كلية الإدارة والاقتصاد. ٢٠١٤، ص ٢٣٨.

[٨] المصدر نفسه ، ص ٢٣٨.

[٩] سعيد علي محمد العبيدي. وعلي احمد درج السيد. ومحمد يوسف محمد. الإصلاح الاقتصادي في العراق. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية , مج ٢, ع ٤. جامعة الأنبار – كلية الإدارة والاقتصاد. ٢٠١٠. ص ٢١.

[١٠]المصدر نفسه ، ص ٤.

[١١] عاطف لافي مرزوق. اشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب يصدرها مركز العراق للدراسات (العدد ١٦)، بغداد ٢٠٠٧ ، ص ٢٥.

[١٢] عبد الحسين محمد العنبكي. الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات (العدد ٢٨)،بغداد ٢٠٠٨. ص ٢٧.

[١٣] عبد الحسين محمد العنبكي. مصدر سابق. ص ٣٠.

[١٤] سعيد علي محمد العبيدي. وعلي احمد درج السيد. ومحمد يوسف محمد. مصدر سبق ذكره. ص ٦.

[١٥] المصدر نفسه، ص ٧.

(١٦) أحمد صدام عبد الصاحب ، التنمية البشرية في العراق : مؤشراتها وسبل النهوض بها مع إشارة إلى الدول العربية المجاورة. المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية , ع ٥. جامعة الروح القدس –الكسليك – اتحاد الجامعات العربية – جمعية كليات إدارة الأعمال والعلوم التجارية في الجامعات العربية. ٢٠١٠، ص ٥.

(١٧)المصدر نفسه ، ص ٦.

(١٨) أحمد صدام عبد الصاحب الشبيني. مصدر سبق ذكره. ص ٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٢٠) فيصل عبدالفتاح نافع. الاداء التنموي الزراعي في العراق ومشكلة العجز الغذائي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , ع٥٠، الجامعة المستنصرية – مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ٢٠١٥، ص ٢٠٤.

(٢١) فيصل عبدالفتاح نافع، مصدر سبق ذكره. ص ١٧٩.

(٢٢)المصدر نفسه ، ص ١٨٤.

(٢٣)أحمد جاسم محمد الخفاجي. منظومة قياس التمكين التنموي للمرأة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , مج١٨, ع٦٤، الجامعة المستنصرية – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٢٠، ص ص ١ – ٦٤. ص ٥.

(٢٤) نزار ذياب عساف. وخالد روكان عواد. متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية , مج٦, ع١٢. جامعة الأنبار – كلية الإدارة والاقتصاد. ٢٠١٤. ص ص ٤٦٥ – ٤٩٦. ص ٤٦٦.

(٢٥) رواء زكي يونس الطويل. التنمية الاجتماعية فى العراق، مجلة دراسات إقليمية , مج ٦, ع ٢٠، جامعة الموصل – مركز الدراسات الإقليمية، ٢٠١٠، ص ٥٤.

(٢٦) نتائج مسح قسم التشغيل والبطالة. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الاجتماعية، ٢٠٠٣. ص ٢.

(٢٧) مرح مؤيد حسن. تردى خدمات البنية التحتية فى مدينة الموصل وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية. مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية , مج ٨, ع ٤. جامعة الموصل – كلية التربية الأساسية. ٢٠٠٩. ص ٤١٨.

(٢٨) أحلام معيوف يونس الشماع . واقع البطالة والفقر في محافظة نينوى : دراسة ميدانية لعام ٢٠٠٨، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية , مج ٢, ع ٣، جامعة الأنبار – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٠، ص ٢١.

(٢٩) علي عيد محمد الراوي. الفقر والبطالة والسياسة الاستثمارية في العراق، مجلة بحوث مستقبلية، العدد ٧، كانون الثاني ٢٠٠٣. ص ٣٣.

(٣٠) حسن لطيف كاظم الزبيدي. "الفقر في العراق: مقاربة من منظور التربية البشرية"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع عشر، ٢٠٠٧. ص ٨١.

(٣١) أحلام معيوف يونس الشماع . واقع البطالة والفقر في محافظة نينوى : دراسة ميدانية لعام ٢٠٠٨، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية , مج ٢, ع ٣، جامعة الأنبار – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٠، ص ١٩.